تنامي القوى البحرية العسكرية الصينية
بعد سنة ٢٠٠٠.
دراسة في الجغرافية السياسية.

أ. م. د. ماهر اسماعيل ابراهيم
مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية
Maherasmail888@gmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠١٩/٥/٢١
تاريخ القبول:٢٠١٩/٧/١٧

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الملخص :

سعت الصين منذ بداية الالفية الثالثة الى الارتقاء نحو مصاف الدول القوية و على مختلف المستويات من أجل اكتسابها وضعا اقليميا متميزا من خلال ما تمتلكه من خصائص جيوبوليتيكية التي تنفرد بها في إقليم شرق آسيا خاصة موقعها البحري الذي شكل لها دافع قوي لتطوير و تنامي قوتها البحرية العسكرية للاستعانة بها في بلورة و تعزيز دورها في شرق القارة و ممارسة سياسة اقليمية ذات طابع قيادي.

و بعد مرور عقد من السنين أضحت القوة البحرية الصينية إحدى أهم مرتكزات القوة داخل المؤسسة العسكرية التي توجد على اساطيل بحرية كبيرة كان لها دور في السيطرة و التحكم بخطوط الملاحة الدولية لتأمين مصادرها من الطاقة عبر البحار التي تحيط بها وأصبحت محوراً مهما في الاقليم بعيداً عن وجود اي قوة ذات مصالح حيوية في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: خصائص جيوبوليتيكية ، قوى ، السيطرة، قوة بحرية، الصين.

Growth up the Chinese Navy Forces After 2000

Assist. P. D. Maher Ismail Ibrahim
Al-Mustansiriyah center for Arabic and International Studies
Maherasmail888@gmail.com

Abstract

Since the beginning of the Third Millennium, China has sought to move towards the ranks of powerful countries at various levels in order to gain a distinct regional position through its unique geopolitical characteristics in East Asia, especially its maritime position, which has a strong motive to develop and promote its military power in order to develop and strengthen its role in the Eastern Continent and to implement a regional policy of a leading nature.

A decade later, the Chinese naval force became one of the most important pillars of strength within the military establishment, which is located on large naval fleets that have a role in controlling and monitoring the international shipping lines to secure their sources of energy overseas, which surround it and became an important hub in the region away from the existence of any force with vital interests in this region.

Key words: geopolitical, characteristics, powers, control, naval power.

المـــقدمـــة

سعت الصين و بثبات منذ بداية القرن الحالي الى امتلاك عناصر القوة الاساسية و على مختلف المستويات من أجل اكتساب وضع اقليمي متميز، فالخصائص الجيوبوليتيكية التي تمتاز بها الصين من موقع جغرافي و مساحة عملاقة و جيشها الاكبر على المستوى العالمي و اقتصادها الاسرع نمواً شكل لها دافعا قويا للحفاظ على مكانتها الاقليمية و تحقيق طموحاتها و مصالحها الحيوية.

فالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تشرف من خلاله على أبرز المنافذ البحرية وأهمها التي تربط حركة الملاحة بين المحيطين الهادي و الهندي و اطلالتها على بحر الصين الجنوبي و البحر الاصفر الذي يفصلها عن اليابان، و وجود الجزر و الارخبيلات ذات المواقع الاستراتيجية، و احتوائها على احتياطات موكدة من الموارد الطبيعية لاسيما مصادر الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي)، و تعد مضايقها ممرات استراتيجية للملاحة الدولية.

هذه الامكانات الجغرافية تعد من أهم العوامل التي تساعد الصين في تطوير و تنامي قوتها البحرية للإستعانة بها في بلورة و تعزيز دورها في شرق آسيا و ممارسة سياسة اقليمية ذات طابع قيادي.

وعليه فإن البحث يهدف الى تحليل الاهمية الجيوبوليتيكية لتنامي القوة البحرية الصينية العسكرية لأنها أحد عناصر القوة التي يجب ان ترتكز عليها الصين لغرض السيطرة و التحكم في البحار التي تحيط بها.

و تذهب فرضية البحث الى أن الموقع الجغرافي البحري أعطى الصين دافعا كبيرا لتطوير قوتها البحرية العسكرية لضمان أمن امدادات الطاقة اليها و حماية مصالحها الاقتصادية و الامنية عبر التحكم بالممرات الملاحية.

و تأسيساً على ما سبق فإننا سنتناول البحث من خلال الاجابة على الاسئلة الاتية التي تشكل المحاور الرئيسية للنقاش فيه.

ما دور العوامل الجغرافية في تنامي القوة البحرية العسكرية الصينية ؟ و ما الدوافع و الاهداف الجيوبوليتيكية التي تسعى الصين الى تحقيقها؟

منطلقين في محاولتنا للإجابة على تلك الاسئلة بالاعتماد على المنهج التحليلي في الجغرافية السياسية أساساً لتحليل تلك المعطيات أملاً في التوصل الى إجابات منطقية مبنية على رؤية جيوبوليتيكية متكاملة.

المبحث الاول

الخصائص الجغرافية السياسية لدولة الصين

تمهيد

تقاس قوة الدولة بالاستناد الى جملة من المعايير الاساسية ، و هي التي توزع الدول الى كبيرة أو متوسطة أو صغيرة و عليه تتباين حجم مصالحها ، و من ثم درجة انغماسها في الشؤون الخارجية. و تهتم الجغرافية السياسية بدراسة ما تتمتع به الدولة من خصائص القوة الكامنة لديها و معرفة هذا النوع من القوة يتطلب من وجهة نظر الجغرافية السياسية دراسة التكوين الطبيعي للدولة و الذي يعد الاساس الجغرافي لقوتها المادية و من ثم يشكل احد اسس قوتها الذاتية، و بما أن المفكرين الجغرافيين السياسيين يركزون كثيراً على المقومات الطبيعية و القدرات العسكرية في بناء الدولة و قوتها و آثار ذلك على سلوكها الخارجي و علاقاتها الدولية، فإننا سنتناول مساحة الصين و موقعها الجغرافي و التركيز على الموقع البحري لأنه يشكل الاساس الجغرافي الذي تستند عليه الدولة من أجل تطوير قوتها البحرية العسكرية.

اولا:- المساحة

يتأثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها و لا تستطيع الدولة ان تكون عظيمة إلا اذا كانت كبيرة المساحة و غنية بالموارد الاقتصادية و تنوعها، و تعطي المساحة الكبيرة الفرصة لإرساء و توزيع المراكز الحيوية و المنشئات الاقتصادية بعيداً عن حدودها الخارجية و استيعاب الزيادة السكانية و هذه ميزة استراتيجية مهمة.

و تشغل الصين مساحة تقدر (٩,٥٩٦,٩٦٠ مليون كم^{٢}) و هي بذلك أكبر دولة في قارة آسيا و ثالث دول العالم بعد روسيا و كندا(نافع، ١٩٩٩، ص١٨٥)(Nafaa, 1999, p185). لذا فإن الصين تعد من الدول العملاقة في المساحة على وفق التقسيمات الجغرافية السياسية المتعارف عليها ، علماً أن الصين ضمت تنوعاً كبيراً في تضاريسها و أشكال سطح الارض الذي أثر في توجه الصين الجغرافي السياسي.

ثانياً :- الموقع الجغرافي

يعد موقع الدولة من العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوتها و سياساتها الداخلية و الخارجية، و يترتب عليه اتخاذ كثير من القرارات و ظهور كثير من النتائج العسكرية و الاقتصادية و السياسية.

اولاً: الموقع الفلكي: و هو الذي يحدد موقع الدولة من خطوط الطول و دوائر العرض و إن دوائر العرض أكثر أهمية للدولة لأنها المسؤولة عن تحديد الخصائص المناخية فيها و آثارها في النشاط الاقتصادي، و تقع الصين بين دائرتي عرض (١٨-٥٣°) شمالاً و بين خطي طول (٧٤-١٣٥) شرقاً. و قد أثر هذا الامتداد الكبير على التنوع في البيئات الطبيعية و الحياة البشرية(جاد الرب، ٢٠٠٨، ص١٤١)(Jadalrab, 2008, p141).(خارطة ١)

ثانياً: الموقع المجاور: يتركز الاهتمام هنا على الأثر الذي يتركه الموقع الجغرافي على العلاقات بين الدول المتجاورة، و تتأثر هذه الدول بأحجام بعضها و عدد سكانها سواء كانت ذات كثافات سكانية عالية أو قليلة الكثافة و كذلك بقوتها و ضعفها(الديب، ٢٠٠٨، ص٤١)(Aldeeb, 2008, p41)، و الدولة التي يكثر عدد جيرانها تكثر مشاكلها و تنشأ لها أوضاع دولية متعددة و في ضوء هذه الحقيقة تجاور الصين دول عديدة إذ يضعها موقعها المجاور على تماس مباشر مع (١٤) دولة لتكون اكثر دول العالم من حيث عدد الدول التي تجاورها، فمن جهة الشمال تحدها روسيا و منغوليا و من الشمال الشرقي تقع كوريا الشمالية، و من الشرق البحر الاصفر و بحر الصين الشرقي، و من جهة الجنوب الشرقي يقع بحر الصين الجنوبي، اما جنوباً فيقع كل من نيبال، بوتان، ماينمار، لاوس و الهند، في حين تقع باكستان في جنوبها الغربي، اما غرباً فيحدها كل من افغانستان و طاجكستان و قيرغستان و كازاخستان (خارطة ٢).

أوجدت كثرة عدد الدول المجاورة للصين في مشاكل حدودية عديدة مع بعضها و لأن الصين تتطلع الى الارتقاء نحو القمة معتمدةً في ذلك على وزنها الجيوبوليتيكي و التوجه نحو بناء اقتصادها الوطني، لذلك فقد اعتمد صانع القرار الصيني الى ان الحدود لكي تكون مستقرة و دائمة لابد ان تكون مقبولة و عادلة من الدول جميعها التي تجاورها حتى لا تبقي اي حجة أو مبرر لأي طرف يثير أي مشكلة حدودية مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الصين ستبقى يقضة وحذرة من جميع التهديدات و المخاوف سواء كانت من جهة الشمال (روسيا) أو من جهة الجنوب (الهند)(براون، ٢٠١١، ص٣٣٨)(Brawn, 2011, p338).

ثالثاً: الموقع البحري: يعد الموقع البحري للدولة عنصراً مهماً في قيمتها السياسية لأنه يكسبها شخصية خاصة و يوجه سياستها نحو اتجاهات معينة و يساعدها في تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية و السياسية، و لا يتوقف الأمر على ذلك فقط بل و على أسلوب دفاعها وضمان امنها القومي لأن الدولة البحرية تولي قوتها البحرية و اساطيلها التجارية اهتماما كبيرا.

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا على الساحل الغربي للمحيط الهادي و هي بذلك مرتبطة بهذا المحيط و بسواحل يصل طولها اكثر من (٦٤٠٠كم) عليها موانئ كبيرة ذات غاطس عميق مفتوحة للملاحة الدولية على مدار السنة، و من جهة الشرق لها سواحل طويلة على البحر الاصفر الذي يفصلها عن اليابان، أما من الجنوب و الجنوب الشرقي فيحدها بحر الصين الجنوبي الذي يعد بحراً استراتيجيا لأنه يربط دول جنوب شرق آسيا بشمالها عبر مضيق ملقا و تايوان(بارك تومار، ٢٠٠٧، ص١١٨)**(Barrgtumar, 2007, p118)** لذلك فهو يشكل نطاقاً جغرافياً مهماً لخطوط النقل و المواصلات البحرية اذ تمر عبر هذا البحر نصف التجارة الدولية التي ستزداد مستقبلاً قي ظل الامكانات السكانية و الاقتصادية لدول البحر التي تطل عليه و تتبادل فيما بينها ادواراً تنافسية مهمة للسيطرة عليه في ظل وجود الامكانات النفطية و الغازية التي تشير لتوقعات التي تؤهله بأن يكون بمنزلة الخليج العربي رقم ٢.

(خارطة ١)

الموقع الجغرافي الفلكي للصين

المصدر بالاعتماد على: http://www.ajajimaps.com/world-map/

على الرغم من السواحل الطويلة للصين إلا انها لا تمتلك منفذاً بحرياً آمناً اذا ما عملت الدول الجزرية المواجهة لها على عرقلة إمدادات الصين من الطاقة ، اذ بإمكان هذه الدول أن تتحكم بمداخل البحار الثلاثة التي تحيط بها ، و للصين أراضٍ اقليمية بحرية تمتد على مساحة (٣مليون كم^{٢}) إلا أن هذه الدول لا تعترف لها سوى بنصف هذه المساحة مما يزيد حدة الخلافات بين الدول المتنافسة لا سيما الفلبين و ماليزيا و فيتنام و سنغافورة و احتمال تفجر الصراع بينهما، دفع الصين أقوى الاطراف الفاعلة في الاقليم الى ضرورة وضع خطط استراتيجية آنية و مستقبلية تهدف الى تطوير قواتها البحرية العسكرية التي يتطلب منها القيام ، أو تنظيم دوريات بحرية و مستمرة لدعم دعواتها السيادية في البحر و تعزيز مركزها الاقليمي و تأمين إمدادات الطاقة اليها.

(خارطة ٢)
الصين و دول جوارها

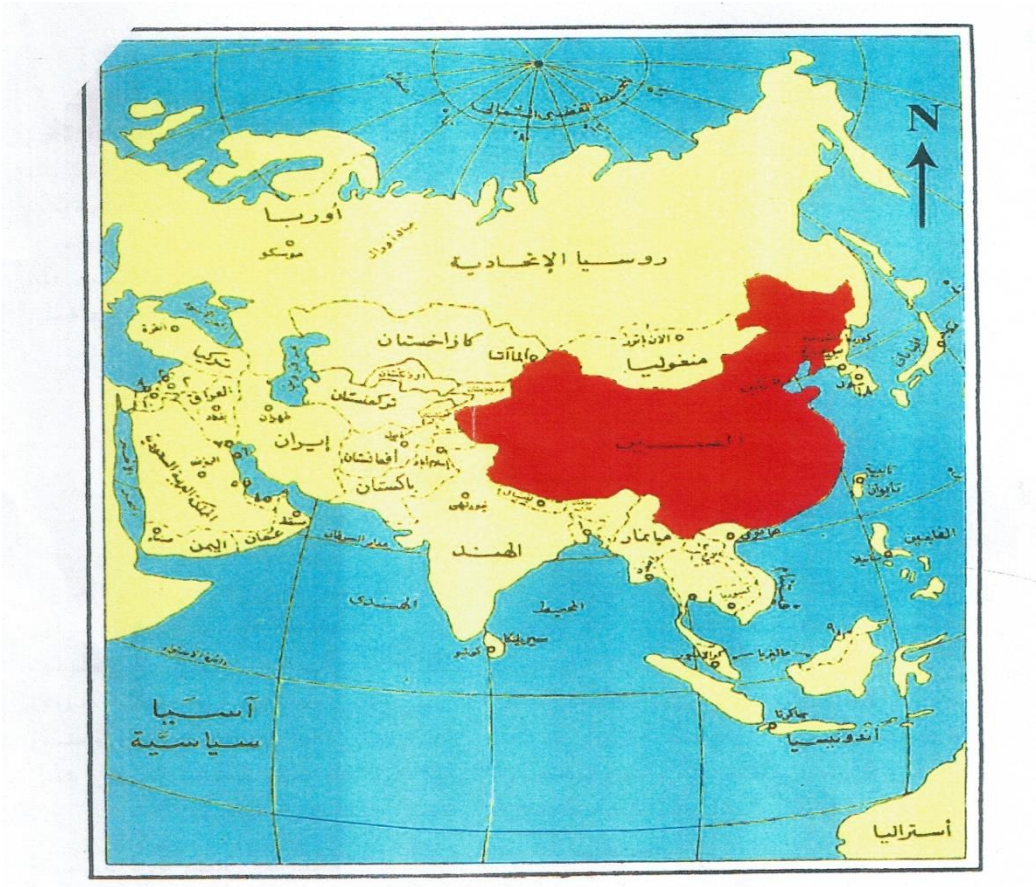

المصادر بالاعتماد على:

- محمد محمد سطيحة ، الجغرافية الاقليمية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1974 ، ص 221.
- محمد عبد الغني سعودي ، آسيا جديد العالم ، القاهرة ، المكتبة الانجلو مصرية ، 2008 ، ص 5.

موقع الصين البحري ذو قيمة جيوبوليتيكية كبيرة عزز مكانتها الاقليمية لا سيما سواحلها المطلة على بحر الصين الجنوبي ترك أثراً ايجابياً في المستوى السياسي و الاقتصادي جعلها طرفاً اساسياً لضمان الامن و التوازن في اقليم شرق آسيا لأنه حلقة وصل بين المشرق العربي و الشرق الاقصى.

رابعاً: الاهمية الجيوبوليتيكية لبحر الصين الجنوبي:

يقع بحر الصين الجنوبي بين المحيط الهادي في الشرق و المحيط الهندي في الغرب و يغطي مساحة تصل الى ٤٤٧,٠٣كم^{٢} ، وبعمق يصل الى ٢٤٥,٥م في حده الاعلى عند خندق مانيلا البحري. و يقع فلكياً بين دائرتي عرض ٣٠ - ٣٦° شمالاً، و خطي طول ١٠٠-١٢١° شرقاً (خارطة ٣) و تتشاطئ عليه تسع دول رئيسية هي الصين و فيتنام و كمبوديا و تايلاند و ماليزيا و سنغافورة و اندنوسيا و الفلبين و تايوان، ويضم جزرا مهمة كثيرة كما هي الحال في جزيرة (هانيان) في الشمال الغربي منه اضافة الى مجموعة اخرى من الجزر ذات المواقع الاستراتيجية كما هو الحال في أرخبيل (سبراتلي) التي تقع في القسم الجنوبي منه (الجزر الجنوبية) و هي جزر غير مأهولة بالسكان و يصل عددها نحو ٤٠٠ جزيرة ، و ايضاً أرخبيل (باراسيل) التي تقع في القسم الشمالي منه (الجزر الشمالية) ، فضلاً عن بعض الجزر الاخرى و الشعاب المرجانية الغاطسة و الحيد البحري (باتراس) وجرف ماكس ليزفيلد.

تمتاز هذه الجزر بأهميتها الاستراتيجية ، لأنها تشرف على اهم الممرات المائية و طرق الملاحة الرئيسية و اكثرها كثافة في العالم، لذا تنظر الصين الى هذه الجزر بعين الاهتمام لأنها تشكل محطات مهمة لنشر القواعد العسكرية و التسهيلات المختلفة للمراقبة و جمع المعلومات، فضلاً عن اهميتها الاقتصادية بعد الاكتشافات الخاصة بمصادر الطاقة هناك، و في ظل هذا الادراك المتنامي لأهمية بحر الصين الجنوبي لدى القوى الاقليمية و الدولية المؤثرة في العلاقات الدولية اصبح هذا البحر يدخل في صميم التفاعلات الجيوبوليتيكية للقرن الحالي عبر تحوله الى واحدة من أهم النقاط الساخنة على خريطة التفاعلات الدولية (عبد، ١٩٩٩، ص١٧٨) **(Abed, 1999, p178)**. و تجدر الاشارة هنا الى ان بحر الصين لم يكن النطاق الجغرافي الذي يغيب عن اهتمامات علماء الجيوبوليتكس الاوائل اذ اشار ماهان بوضوح و عبر رؤاه الجيوبوليتيكية – البحرية الى اهمية هذا البحر الذي اخذ مدى واسع في المقاربات الجيوبوليتيكية المعاصرة الذي عده انه يشكل قلب الارض – البحري في جنوب شرق آسيا وفقاً لإعتبارات جغرافية متنوعة تسمح له بأن يؤديهذا

(خارطة ٣)
بحر الصين الجنوبي

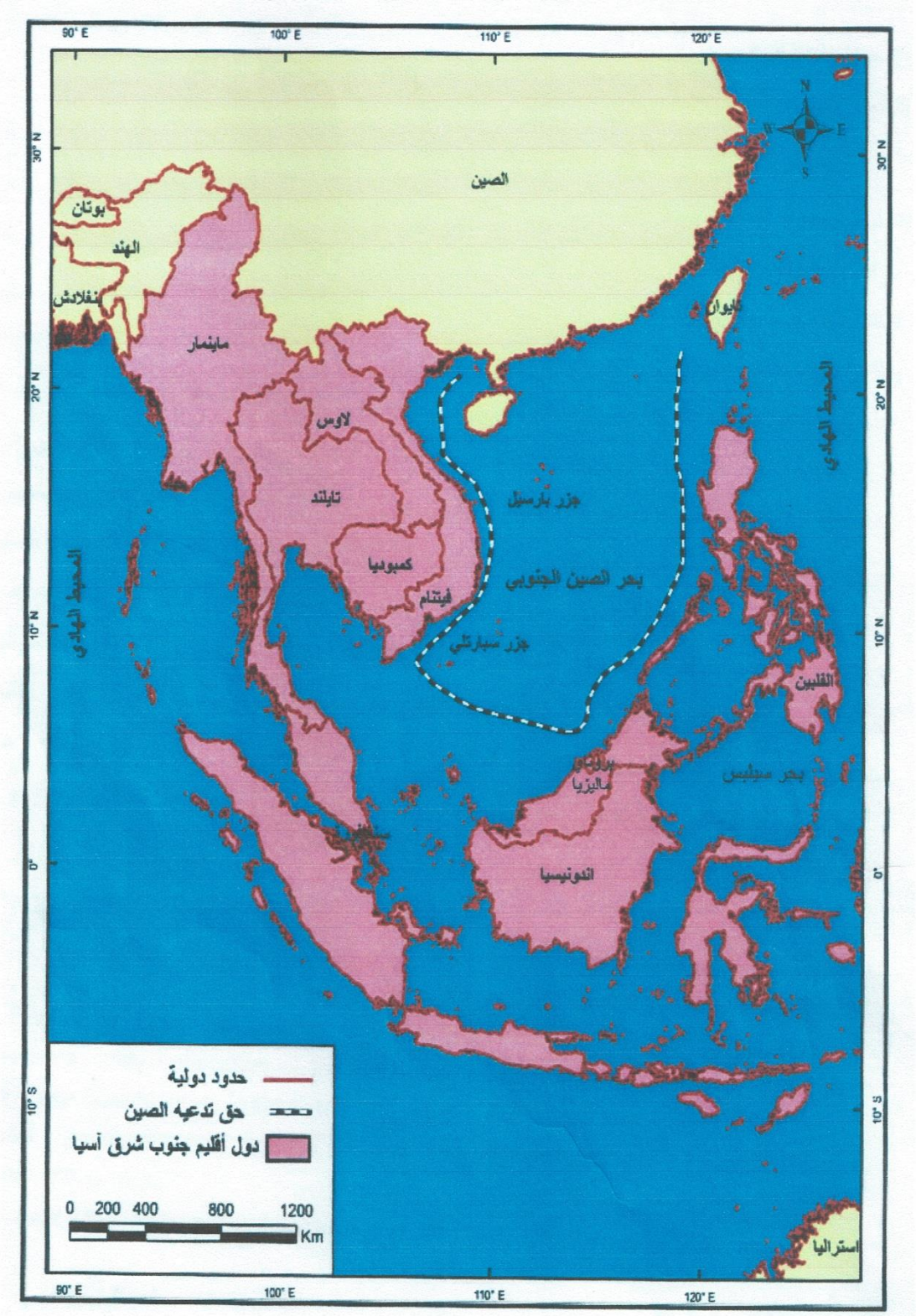

المصدر

Philip's Atlas of the world, Paperbak edition , 1994,P.37.

الدور الحيوي ، و لذلك فإن من يتحكم في بحر الصين الجنوبي يسيطر على منطقة نفوذ مهمة في المحيطين الهادي و الهندي و من يتحكم في الاخير سوف يسيطر على واحد من أهم منافذ البحار في العالم، وفي ظل هذه الحقيقة ثمة خلافات حادة تدور اليوم بين دول بحر الصين الجنوبي حول حقوق السيادة و ما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة النشاط البحري العسكري والاقتصادي ، إذ تستخدم الصين التي تدعي سيادتها على ٨٠% من مساحة هذا البحر كثيراً من الادلة الجغرافية و التاريخية التي تبرر بها الاطار الجغرافي لحدود سيادتها على هذا البحر والطريقة التي تسمح لها بالسيطرة على جزره و باقي النطاقات التي تتسم بإحتياطات ضخمة من مصادر الطاقة، إذ تشير إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الخاص عن مصادر الطاقة في بحر الصين الجنوبي ، يتباين التوزيع الجغرافي لإحتياط النفط و إنتاجه من نطاق سيادة دولة على نطاق بحري الى سيادة نطاق دولة على نطاق بحري آخر (جدول ١).

جدول ١

احتياطي و انتاج النفط و الغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي

الدولة	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز (تريليون متر مكعب)	إنتاج النفط (١٠٠٠ برميل/يوم)	انتاج الغاز (تريليون متر مكعب / يوم)
بروناي	١.١	١٣.٨	٢٠٣.٩	٣٦٦
الصين	١٦	٨٠	٣.٦٨٤.٤	١.٩٦٠
اندونيسيا	٤.٣٧	٩٣.٣	٨٩٢.٥	٢.٦١٣
ماليزيا	٤	٨٣.٠	٧٥٠.٨	٢.٢١٨
الفلبين	٠.١٤	٣.٥	١٥.٢	٨٨
تايوان	٠.٠١	٢٢	١	٢٨
تايلاند	٠.٥	١١.٧	١٨٦.٩	٨٥٨
فيتنام	٠.٦	٦.٨	٣٤٤.٦	١٦٢
المجموع	٢٦.٧	٢٧٩.١	٦.٠٧٨.٩	٨.٢٩٣

المصدر:- دياري مجيد صالح، بحر الصين الجنوبي تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص٢٧.

من خلال الجدول يتبين لنا ان بحر الصين الجنوبي هو خزان كبير لمصادر الطاقة ، و هناك توقعات أكيدة في اكتشاف المزيد من هذه الموارد في المستقبل اذا ما استعملت التقنيات المتطورة و بذل مزيد من الجهود الرامية الى توافر البيئة و الظروف الملائمة للشركات النفطية التي لها القدرة

على تحويل هذه التوقعات الى حقائق على ارض الواقع مما يزيد الاهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي مستقبلاً(صالح، ٢٠١٨، ص٢٥)(Salh, 2018, p25).

ترى الصين في هذا المسار الجغرافي البحري محور الارتكاز الجغرافي الذي يحدد مصيرها كقوة مهمة في عالم الغد اذا تخلفت عن دورها في تأمينه و التوسع خارج نواته الاساسية بفعل عامل القرب الجغرافي و بفعل توافر الموارد المهمة، مما يتوجب عليها استراتيجيا العمل على تأمين سلامتها و بناء قوة بحرية مهمة و تحديث قواتها البحرية و تعزيز وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي من اجل تأمين ممرات الملاحة في هذا البحر بشكل خاص كنقطة انطلاق نحو مجالات بحرية اوسع التي تمتد الى المحيط الهندي وصولاً الى الخليج العربي الذي يعد حجر الزاوية في تأمين سيادتها البحرية و بالشكل الذي يسهم في بروزها دولة قوية و متمكنة.

المبحث الثاني

اولاً: الترسانة العسكرية للقوة البحرية الصينية

سعت الصين الى تطوير قوتها البحرية بشرياً و لوجستياً فيصبح الاسطول الصيني اسطولاً نوعياً من حيث عدد القطع و طبيعتها، اذ بدأت عملية التطوير و التحديث و اعادة هيكلتها بعد سنة ٢٠٠٠ بقيادة اسماء شابة متحمسة و رافق ذلك زيادة انفاقها العسكري، فقد تضاعف الانفاق العسكري الصيني نحو أربع مرات بين سنة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، فقد ارتفع من (٥٩ مليار دولار) سنة ٢٠٠٠ الى (٩٨ مليار دولار) سنة ٢٠١٠ ثم وصل الى (١٢٠مليار دولار) سنة ٢٠١٤ و من المتوقع أن يصل الى (١٨٠ مليار دولار) حتى نهاية (٢٠١٩) فقط بالنسبة للقوة البحرية الصينية، و هو ما يعكس الحجم الكبير من التغيرات التي تراها الصين ضرورة استراتيجية من اجل تطوير قوتها البحرية، و بذلك اضحت البحرية الصينية تماثل في انفاقها مستويات القوة البحرية العالمية فقد أدرجت منذ سنة ٢٠٠٦ في جدول البحريات الثمانية الأكبر في العالم مما جعل الصين ان تشغل قوتها البحرية الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية و روسيا

(طلعت، ١٩٩٨، ص٥٣) (Talat, 1998, p53).

وتتألف البحرية الصينية من ثلاثة أساطيل بحرية و هي أسطول نانهاي و أسطول بيهاي وأسطول دونج هاي و يعمل فيها أكثر من (٢٥٠ الف فرد).

بدأت البحرية الصينية بالدخول الى خط الملاحة العالي التكنلوجيا عندما قامت بالاعتماد على جهودها الذاتية في بناء و تطوير بعض منظومات قوتها البحرية و تطوير اسلحتها لتصبح ذات قوة تأثيرية أكبر و مديات أبعد، فقد بنت أول مدمرة صينية الصنع مزودة بفئة من الصواريخ الموجهة

للدفاع الجوي و الاسلحة المضادة للغواصات و ذات قدرة على حمل الطائرات العمودية ، ثم انتجت جيل آخر من المدمرات من طراز (Guangzhou)، مزودة بصواريخ روسية طراز (SA-N-7) و صواريخ من طراز (803) و التي يبلغ وزنها ٦٨٠٠طنو هي قادرة على الانطلاق بسرعة ٢٩ عقدة و طولها ١٦٠م (حمزة،بلا تاريخ،ص٥٣)(Hamza, p53). فضلاً عن اعداد كبيرة من المدمرات الروسية التي طلبتها الصين من أحواض السفن في (سان بطرسبرغ) و بذلك فإنها قد أدخلت الى الخدمة جيل متطور من المدمرات الضخمة، بالإضافة الى الفرقاطات الصينية (هام) التي تمتاز بأشكالها الخفية التي أنتجت الصين منها خلال السنوات القليلة الماضية (٣٠ نسخة) مصممة على شاكلة فرقاطات (Lafayette) الفرنسية، و تحمل هذه السفن التي يبلغ وزنها (٣٥٠٠طن) منظومة دفاع جوي طراز (crotale) و صواريخ مضادة للسفن(فهمي، ٢٠١٦، ص٤٥)(Fahmy, 2016, p45).

أما الغواصات فقد اطلقت الصين سنة ٢٠٠٢ غواصة (SSN) و هذا النوع من الغواصات مشتق من الغواصة الروسية طراز (Victor-III)، و انتجت عددا كبيرا من غواصات طراز (Song39) التي تزن (٢٢٥٠طنا)، و غواصة (مينج ٣٥) التي تمتاز بالسرعة و الفاعلية القادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للسفن من تحت الماء، ثم انتجت جيلا أكثر تطوراً من الغواصات و هي غواصة (Yuan)، التي تمتلك منها حالياً (٥٠ غواصة) بعضها يعمل بالديزل و الآخر يعمل بالطاقة النووية، إضافة الى امتلاكها لأسطول مكون من (١٢ غواصة) نوع (KiLo) التي تمثل التقدم الرئيسي في قدرات غواصاتها على توجيه الضربات.

الصين تسابق الوقت لامتلاك (٨٠ غواصة) متطورة بحلول سنة ٢٠٢٠ و هو ما يوازي قدرة الولايات المتحدة الامريكية، وعلى وفق تقديرات عسكرية فإن الصين تسعى الى إنتاج ما يزيد عن (٧٠٠ قطعة) بحرية مختلفة الانواع و مزودة بأحدث انواع الصواريخ و اجهزة الاتصال و التوجيه (هولمز، ٢٠١١، ص٣٢)(Holmez, 2011, p32).

تسابق الصين الآن الوقت من أجل انجاز عملية تطوير أسطول غواصاتها بالموازاة مع ما تمتلكه من غواصات روسية التي لها القدرة على القيام بعمليات لمسافات بعيدة، و قامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة (هاينان)، لتكون قوة الغواصات الصينية تشغل حالياً المرتبة الثالثة عالمياً على الرغم من أن أغلبها يبقى أقل تقدماً تكنلوجياً و افتقار الصين للخبرة في مجال قتال الغواصات الا انها تتفوق لما يمتلكه جيرانها الآسيويين مثل إندونيسيا ، كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا و الهند. أما بالنسبة لحاملات الطائرات حيث قامت الصين سنة ٢٠١٢ بتدشين حاملة

طائراتها الاولى لتصبح خامس دولة آسيوية تمتلك هذا السلاح و الدولة (١١) على مستوى العالم بعد (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرازيل، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية و تايلاند) و أجرت عليها بعض التحديثات و التعديلات و هي واحدة من أربع حاملات طائرات دخلت الخدمة منذ سنة ٢٠١٢ لتكون سلاحها البحري المتطور و بعضها مزودة بقدرات نووية و التي ستعزز من مطالبها في الامتيازات في بحر الصين الجنوبي.

جاء قرار الصين في الحصول على حاملات الطائرات بعد إعلانها عن استراتيجية "المياه الزرقاء" التي تهدف الى انتزاع السيطرة على المياه المحيطة بها من قبضة البحرية الامريكية و هم يعتزمون تطويق هذه المياه و السيطرة عليها بإتباع وسائل هجومية للسيطرة المطلقة و هو ما يمثل منعطفاً عقائدياً في القوات البحرية الصينية بعد أن كانت دفاعية لتصبح هجومية لا سيما بعد تعزيز و تحديث قدراتها البحرية بأحدث الاسلحة من الغواصات النووية و حاملات الطائرات.

يعد امتلاك الصين لسلاح حاملات الطائرات البداية لمشروع صيني كبير يكتمل في نهاية سنة (٢٠٤٠) حسب الاستراتيجية الصينية و تغيير العقيدة البحرية من البحار القريبة الى استخدام القوة البحرية في أعالي البحار و تأمين المصالح و الاقتصادية و السياسية لها و تحقيق السيطرة و التحكم بخطوط الملاحة الدولية (القيطيس، ٢٠١٤، ص١٢١)(Alghetees, 2014, p121).

ان الخطط التي اعتمدتها الصين في تنامي و تطوير قوتها البحرية العسكرية تقوم على التطور المتدرج او المتنامي عبر ثلاث مراحل زمنية.

الاولى قد بدأت منذ سنة (٢٠٠٠-٢٠١٠) تهدف الى السيطرة على المياه الواقعة ضمن سلسلة الجزر الشمالية في بحر الصين الجنوبي (جزر باراسيل) التي تربط (تايوان و الفلبين) ، في حين بدأت الثانية ٢٠١٠ و تنتهي سنة ٢٠٢٠ و هدفها السيطرة على الجزر الجنوبية للبحر (جزر سبراتلي) و التي تربط جزر اندونيسيا و جزيرة غوام، أما المرحلة الثالثة تبدأ من سنة ٢٠٢٠ و تنتهي سنة ٢٠٤٠، التي تطمح فيها الصين الى أن تضع حدا للسيطرة الامريكية في المحيطين الهادي و الهندي و الاعتماد على سلاح حاملات الطائرات التي تعده الصين اليد الطولى في أعالي البحار لتأمين مصالحها على المدى البعيد.

ثانياً: الدوافع و الاهداف الجيوبوليتيكية الصينية

تعد نظرية الفريد ماهان سارية المفعول على الرغم من التطورات العسكرية التي لم تقتصر على العامل الجغرافي فقط، الا أن للجغرافية دورها و تأثيرها في رسم السياسة العسكرية لأي دولة و تحديد نمط التفاعلات فيما بينها سواء كانت تنافسية او تعاونية من خلال هذه النظرية و دورها في السيطرة على العالم.

فقد اتجهت نحو زيادة انفاقها العسكري بما يتناسب و قوتها الاقتصادية التي شهدت تغييراً في عقيدتها القتالية بحيث تكون أهدافها واسعة و شاملة لا تقتصر فقط على بحر الصين الجنوبي بل يتعدى ذلك لتصل الى أعالي البحار من خلال إحكام سيطرتها على البحار القريبة ثم البعيدة لاسيما بعد نجاحها بإزاحة الاقتصاد الياباني منذ سنة ٢٠١٠ و التربع على عرش ثاني أكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، جعلها تمتلك الثقة الكاملة في إدارة الازمات لأنها أكبر و أقوى دول المنطقة، مما يتيح لها تحقيق جملة من الأهداف الجيوبوليتيكية في البحار المحيطة بها، إذ تسعى الى فرض سيطرتها الكاملة على جزر بحر الصين الجنوبي والسماح باستخدام قوتها البحرية للدفاع عن حقوقها السيادية ،و هو جزء من مخطط استراتيجي بعيد المدى يهدف الى استخدام هذه الجزر قاعدة متقدمة لحماية امدادات الطاقة اليها إذ أن أكثر من ٨٠% من واردات الصين من الطاقة تمر عبر بحر الصين الجنوبي و استعادة تايوان الى الوطن الام الذي تعارضه اليابان بقوة فإذا ما نجحت الصين في مد سيطرتها الى تايوان فإنها ستربح السيطرة على الطرق الجنوبية المؤدية الى مضيق ليزون القريب من الفلبين و اليابان، إن سيطرة الصين و تحكمها بخط الملاحة الجنوبي الاستراتيجي الذي يمر عبره أكثر من ٩٠% من موارد اليابان المعدنية المستوردة و لاسيما مصادر الطاقة فإنها تهدف الى تحجيم قوة اليابان الاقتصادية و التحكم بمواردها من الطاقة الواصلة اليها لأنها خصم جيوبوليتيكي لها ومنافس اقتصادي و إقليمي يشكل تحدياً كبيراً للطموح الصيني(ميلرو ٢٠١٦، ص٢٢) (Milar, 2016, p22). وعملت على استمالة كوريا الجنوبية حليف الولايات المتحدة الامريكية القوي في المنطقة و هو طموح صيني بعيد المدى فهي ترى أن أي تفاهم مع هذه الدولة يخدم هدفها في كبح جماح اليابان و تقليل محاولتها لتتبوأ مكانة اقليمية مهيمنة، ويفسح المجال امام الصين لتقوية علاقاتها بأطراف شبه الجزيرة الكورية في حال بقاء الانقسام قائماً او قيام الوحدة مستقبلاً فإن ذلك يجعل الصين خصماً قوياً للوجود الامريكي في المنطقة لأنها القوة الوحيدة التي لها القدرة على مواجهة هيمنة الصين اقليمياً الذي يمثل أحد أهدافها الاستراتيجية لأن سيطرتها على بحر الصين الجنوبي و البحار الأخرى كاملا بحيث يصل نظر القوات البحرية الصينية الى سنغافورة و اندونيسيا سيجعلها تحكم قبضتها بقوة على كل خطوط الملاحة الدولية التي تربط المحيط الهادي بالمحيط الهندي(دندن، ٢٠١٥، ص٦٦) (Dandan, 2014, p154).

إن الصين ماضية في تحقيق اهدافها كاملة على وفق الخطط المرسومة و توقيتاتها فإنها بذلك ستتمكن من تجاوز قوة الولايات المتحدة الامريكية و تصبح القوة الاولى في العالم الامر الذي ستكون له نتائج جغرافية و سياسية كبرى ، أبرزها ارتفاع معدلات استهلاكها من الطاقة بالتزامن

مع الزيادة الكبيرة في أعداد السكان و مستويات النمو المرتفعة و الطفرة الاجتماعية بتحسن القدرة الاستهلاكية لملايين الصينيين مما جعلها المساهم رقم واحد عالمياً في ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، و من المتوقع انه بحلول سنة ٢٠٣٠ سيصل حجم استهلاكها من الطاقة ما يعادل الاستهلاك الحالي لكل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و عليه فإنها ستعتمد على الاستيراد لسد احتياجاتها الضخمة من الطاقة من اقاليم جغرافية بعيدة و غير مستقرة، و هذا ما زاد حساسية مسألة امن الطاقة عندها و لاسيما في ظل وجود تهديدات متنوعة تحف بخطوط الملاحة البحرية التي تنقل عبرها غالبية وارداتها منها، اذ تنقل الشحنات الكبيرة عبر المحيط الهندي و بحر الصين الجنوبي و الشرقي و هي مسطحات مائية واسعة و خطيرة تتطلب حماية كافية، لضمان أمن امدادات الطاقة اليها دفع صانع القرار الصيني الى تطوير استراتيجية تهدف الى حماية تلك الامدادات عبر البحار عرفت باسم استراتيجية عقد اللؤلؤ كحل استراتيجي لتأمين خطوط الملاحة و هي تسمية تتناسب مع شكل المنشآت الموضوعة على شكل عقد تكون كل منشأة فيه بمثابة لؤلؤة في عقد واحد و كل لؤلؤة تمثل محورا للنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني او الوجود العسكري و تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مروراً ببحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا و عبر المحيط الهندي و بحر العرب و الخليج العربي فقد أقامت علاقات استراتيجية و طورت قدرتها على تثبيت وجودها بقوة على طول خطوط الملاحة البحرية التي تربط الصين بالشرق الاوسط (دندن، ٢٠١٥، ص٦٦)(Dandan, 2015, p66). (خارطة ٤)

و تتضمن هذه الاستراتيجية استحداث قواعد عسكرية متطورة إذ قامت الصين سنة ٢٠٠٧ ببناء قاعدة عسكرية بحرية في جزيرة (هاينان) الصينية ذات الموقع الجغرافي الحساس في الطريق بين بحر الصين الجنوبي و الشرقي، التي تضم منشآت عسكرية متطورة ومهبطا للطائرات، و قاعدة أخرى في جزيرة (وودي) في ارخبيل باراسيل التي تبعد عن فيتنام ٣٠٠ ميل بحري، مما أثار التوتر في المنطقة لاسيما مع توضيح صور الاقمار الصناعية لوجود غواصة صينية من فئة (KiLo) المتطورة و وجود هذا النوع من الغواصات يمثل أول انتشار

(خارطة ٤)
خطوط الملاحة البحرية الصينية

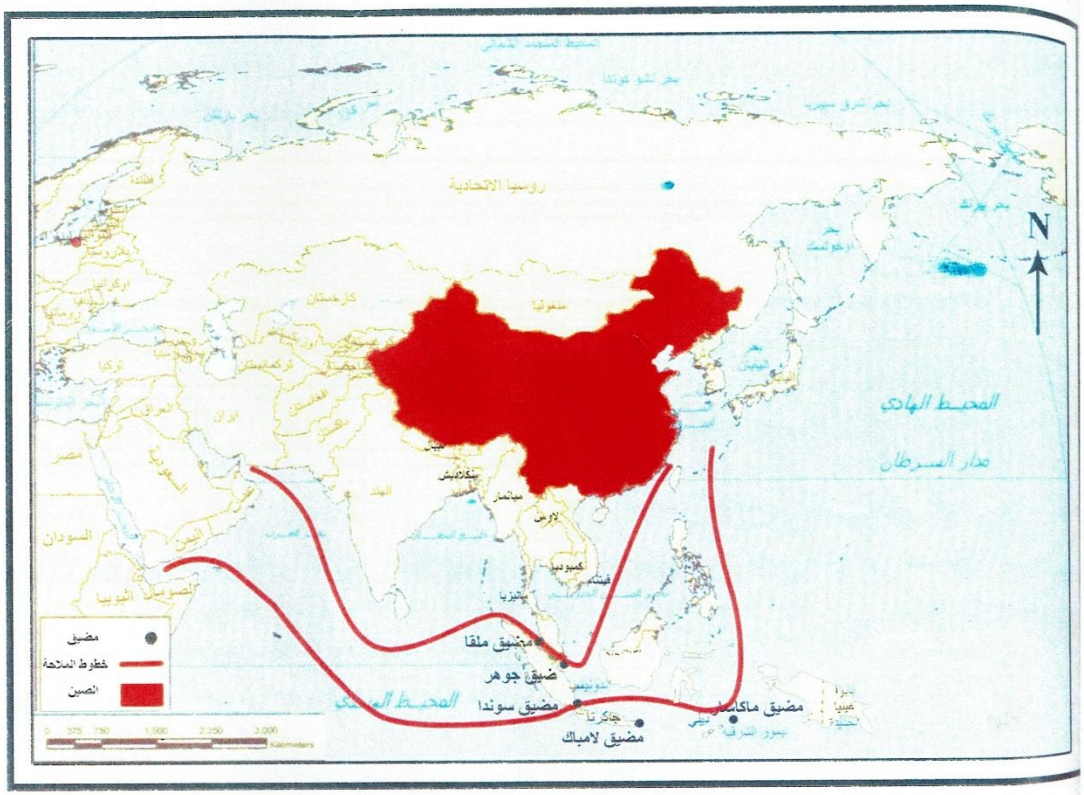

المصدر بالاعتماد على:

- فرانسيس جالجانو وإيوجين بالكا ، الجغرافيا العسكرية الحديثة ، ابوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 2014 ، ص 511.
- علي حسين باكير ، دبلوماسية الصين النفطية ، بيروت ، دار المنهل ، ط1 ، 2010 ، ص57.

لإسطول الصين الجنوبي(هانلون، ١٩٩٧، ص٦٦)**(Hanlon, 1997, p66)** (الجزر الجنوبية)، اذ وضعت لها اساساً لضمان وجودها البحري على طول نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا و المحيط الهندي و مضيق هرمز في الخليج العربي عبر امتلاك قواعد بحرية في (ماينمار، بنغلادش، سيريلانكا و الباكستان) لضمان أمن مصالحها الاقتصادية على المدى البعيد، اذ قامت ببناء منشآت عسكرية في هذه الدول لما لها من خصائص جيوبوليتيكية تخدم المصلحة الصينية فبنغلادش التي تشرف على خليج البنغال و الباكستان التي تقع على مشارف بحر العرب وسيريلانكا دولة جزرية في المحيط الهندي و ماينمار لها سواحل على هذا المحيط و هذه الدول جميعها يمكن ان توفر للصين مدخلاً نحو المحيط الهندي، اذ تعد الهند حالياً الدولة الاقوى فيه بحكم قربها الجغرافي الذي لا يعمل لمصلحة الصين و هو ما يجعل بكين تأمل في تخطي هذا الحاجز بتعميق روابطها مع تلك الدول.(برجينسكي، بلا تاريخ، ص٢١٠)**(Bregenski, p210)** اذ عمدت على تقوية

علاقاتها مع دول جنوب آسيا لا سيما الباكستان لخدمة أهدافها الاستراتيجية بحكم موقع باكستان الحيوي التي تشرف سواحلها على بحر العرب و يمثل رابطاً استراتيجياً بين دول شرق آسيا المتمثلة في الصين و دول آسيا الوسطى مثل افغانستان و طاجيكستان و جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى، و دول جنوب آسيا مثل الهند و ايران و المشرق العربي الذي لا يبعد عنها كثيراً، فهي تشرف على خطوط المواصلات البحرية بين الخليج العربي ذي الانتاج النفطي الكبير و مختلف الجهات الموردة له شرقاً و غرباً مما يعطيها أهمية كبيرة في حال توافر قواعد بحرية قوية و قريبة من خطوط المواصلات المذكورة(خدايش، ٢٠١٧، ص٥٠) (Khdayish, 2017, p50).

فقد استغلت الصين المزايا الجيوبوليتيكية لموقع الباكستان و عداوتها التاريخية مع الهند للحصول على اطلالة لها على المحيط الهندي من خلال بناء ميناء (جوادار) على ساحل مدينة مكاران التي تقع على مدخل الخليج العربي و يبعد عن ايران ٧٢كم و مضيق هرمز٤٠٠كم(دندن،٢٠١٤،ص١٥٢)(Dandan, 2014, p152). أما في ماينمار فقد كان الحضور الصيني قوياً نظراً لموقعها الجغرافي الذي يطل على خليج البنغال وبحر اندمان و دور الهند التقليدي في هذا النطاق الجغرافي البحري التي تعودت البحرية الهندية على ادارة عملياتها فيه مما يخلق حالة تنافس بحري بينهما و ستكون المنافسة كبيرة على تقديم المساعدات لماينمار من أجل تطوير و بناء منشآت بحرية و بنى تحتية مكملة مثل الطرق و المهابط الجوية، و غير بعيد عن ماينمار تحولت بنغلادش الى محط انظار الصين الطامحة للدخول الى خليج البنغال بقوة بعد قيامها بأكبر عمليات تمويل بالمعدات العسكرية لبنغلادش لا سيما لقواتها البحرية لإيجاد مقر لها الى خليج البنغال و المحيط الهندي(المنصوري، ٢٠١٣، ص٣٠) (Almansori, 2013, p30).

يجعل التفاوت الكبير في القدرات البحرية بين الهند و بنغلادش الاخيرة تحت ضغط كبير لفتح منشآتها البحرية لمصلحة القوة البحرية الصينية كقوة موازنة للبحرية الهندية التي تشعر بالقلق من هذا التقارب المتزايد لبنغلادش مع الصين و يتجلى هذا القلق من احتمال منح ميناء (شيتاجونج) للصين لتطويره و امكانية استعماله لأغراض عسكرية بحرية و حينها سيكون بإمكان الصين مراقبة تجارب الصواريخ الهندية في (شانديبور) و مراقبة الدوريات الهندية في جزر (أندامان و نيكوبار) في خليج البنغال(القصاب، ٢٠٠٠، ص٢١٤)(Alqssab, 2000, p214). إن استراتيجية عقد اللؤلؤ على الرغم من أنها خاصة بالشأن الصيني لكنها أثارت موجة من الانتقادات و ايقضت هواجس أمنية لدى القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية و القوى الاقليمية في جنوب آسيا و جنوب شرقها، و هذا الوضع أدى الى عسكرة المنطقة و قد تجلت بدايات سباق تسلح في بحر الصين الجنوبي من خلال سعي جيران الصين لمواكبة التطورات التي ظهرت على القوة

البحرية الصينية، ففيتنام المعروفة بتقاليدها البحرية سرعت وتيرة برنامج تنامي قواتها البحرية على الرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة، فقد حصلت على فرقاطتين و كاسحتي ألغام وعشرة قوارب هجومية سريعة من روسيا، و حصلت على ١٢ طائرة نفاثة و ٦ غواصات من طراز (KiLo) ايضاً من روسيا التي ستوفر لها القدرة على مواجهة القدرات الحربية الحديثة في بحر الصين الجنوبي، اما ماليزيا فقد اشترت منذ سنة ٢٠٠٩ غواصتين طراز (سكودبين) و تخطط الآن للحصول على ١٢ غواصة إضافية بحلول سنة ٢٠٢٤ و تسعى للحصول على غواصات كورية جنوبية من طراز (شانبوجو) و ايضا غواصات روسية من طراز (KiLo).

و قدرات هذه الدول تعد صغيرة الحجم أو متوسطة و دورها الرئيسي هو حراسة المناطق الحيوية لأنها غير قادرة على مواجهة القوة البحرية الصينية (كولاس، ٢٠٠٦، ص٤٨) (Kolas, 2006, p48)، خاصة قواتها في قاعدة سانيا البحرية في جزيرة (هاينان) التي فتحت منذ سنة ٢٠٠٧ القريبة من تلك الدول ، اذ تحولت الى مقر رئيس للعمليات البحرية في بحر الصين الجنوبي حيث تضم غواصات و سفناً كبيرة الحجم منها غواصتان نوويتان هجوميتان متقدمتان اضافة الى غواصة اخرى تعمل بالطاقة النووية و تحمل رؤوساً باليستية فضلاً عن وجود حاملة طائراتها الاولى في هذه القاعدة، الامر الذي ازعج الولايات المتحدة الامريكية و شعرت ان مصالحها باتت مهددة خاصة في بحر الصين الجنوبي لذا اضطرت الى تركيز قواتها في منطقة آسيا المحيط الهادي لتأمين خطوط الملاحة و الدخول المفتوح للمياه الآسيوية و اتهامها لبكين بإتباع سياسة عدائية في أعالي البحار و أعلن (ليون بانيتا) في منتدى الحوار الامني السنوي الذي عقد في سنغافورة سنة ٢٠١٣ ان البنتاغون سيعمل على نشر ٦٠% من قدراته البحرية في المسرح العملياتي لآسيا و المحيط الهادي(كولاس، ٢٠٠٦، ص٤٨)(Kolas, 2006, p48). اذ اعتمدت في استراتيجيتها على تفعيل وجودها العسكري عبر قواعدها المنتشرة في دول اقليم شمال شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية و اليابان و الجزر ذات المواقع المهمة مثل (جزيرة غوام و جزيرة دييوغوا غارسيا) في المحيط الهادي، اذ بدأت منذ سنة ٢٠١٦ بتسيير دوريات بحرية انطلاقاً من تلك القواعد لمراقبة تحركات الصين(خدايش، ٢٠١٧، ص٨٢-٨٣)(Khdayish, 2017, p82-83).

وتسود في الهند مخاوف كبيرة من طموحات الصين البحرية التي تسعى لكسب مناطق نفوذ لها في المحيط الهندي على حسابها لأنه مجال نفوذ تقليدياً و حيوياً للهند، لأن مياهه ممر إجباري لإمدادات الطاقة الصينية من الخليج العربي و قارة افريقيا بعد ان نجحت في تطوير ممرات بديلة لنقل وارداتها من الطاقة و من موانئ الدول التي تحيط بها ضمن سياسة ترمي في المحصلة الى

تطويق الهند، اذ يرى الخبراء الاستراتيجيون الهنود أن الصين تعمل على احتواء تدريجي لدولتهم و وضعها في كماشة و ينظرون الى الباكستان و افغانستان و ايران على انها الدول التي تشكل الجانب الغربي للكماشة، بينما تشكل ماينمار و بنغلادش الجانب الشرقي لها، و سيريلانكا جنوباً كمكمل لعملية التطويق(اميلوت، ٢٠٠٨، ص١٥٩) (Amelot, 2008, p159).

و في غضون ذلك و كرد فعل أنشأت البحرية الهندية قيادة بحرية للشرق الاقصى قبالة ميناء (بلير) في جزر اندمان لتعزيز وجودها في مضيق (ملقا) لمراقبة نشاطات البحرية الصينية، وعززت حضورها البحري في خليج البنغال بهدف قليل الاحساس بالشعور بالضعف الناجم من انكشافها في مجال الطاقة امام التفوق الصيني و ايضاً التعامل مع الحضور البحري القوي للصين في ماينمار، و انفتحت الهند على ايران و افغانستان و دول آسيا الوسطى و طورت علاقاتها مع تلك الدول لغرض اضعاف الجانب الايمن من الكماشة الصينية(ساخوجا،٢٠٠٩،ص١٠) (Sakhuja, 2009, p10). و رداً على مشروع ميناء (جوادار) بين الصين و باكستان سارعت الهند الى إدخال ايران و افغانستان في حلف ثلاثي اقتصادي و استراتيجي لإنجاز ميناء (شاباهار) الذي تشرف عليه ايران و سيكون في خدمة الصادرات و الواردات الهندية مع انشاء طريق يربط افغانستان و دول آسيا الوسطى بهذا الميناء على امتداد (٢٠٠كم)، و سيكون بإمكان الهند استخدام هذا الطريق نحو الميناء من أجل شحن صادراتها و وارداتها من و الى دول آسيا الوسطى بما في ذلك مصادر الطاقة (ستوري، ٢٠١١، ص١٦) (Story, 2011, p16).

ترى الهند ذات الامتداد الجغرافي الكبير أن أمنها يتحقق بتوسيعها لمجالها الامني بشكل خاص و يكسبها نفوذاً في المنطقة الاوسع التي يشغلها المحيط الهندي، لأنها ترى أن مجالها الأمني يجب أن يمتد من مضيق (ملقا) الى مضيق هرمز و من سواحل أفريقيا الى السواحل الغربية لقارة استراليا ، لكنها اليوم تواجه منافسة قوية من الصين التي ترغب بدعم مركزها في شبه القارة الهندية و المحيط الهندي كجزء من استراتيجيتها الامنية التي يحركها أمن الطاقة و الذي يحظى باهتمام سياسي كبير لحماية مصالحها التي تمتد من السواحل الشرقية لقارة افريقيا و الخليج العربي الى بحر الصين الجنوبي، وهي تسعى الى إثبات خطأ المقولة السائدة لوقت طويل في الهند وهي : إن المحيط الهندي هو محيط الهند و ان الدولة التي تسيطر عليه تتحكم بدول شرق آسيا (سنغ، ٢٠١٧، ص٧) (Singh, 2017, p7).

الخاتمة

بعد نحو عقدين من التحديث و التطوير أصبحت القوة البحرية الصينية العسكرية إحدى أهم الركائز داخل المؤسسة العسكرية الصينية بحيث أضحت أكبر قوة بحرية في قارة آسيا التي توجد فيها اساطيل بحرية ضخمة و التي ترسم معالم العملاق الصيني في جنوب شرق آسيا، اذ تعد بكين نفسها محوراً لهذه المنطقة الحيوية من العالم بعيداً عن وجود اي قوة أخرى ذات مصالح حيوية فيها، للقيام بمهام الامن الاقليمي الذي يندرج ضمن سياستها و مهامها المستقبلية، و هي ترى انه لا يمكن القيام بهذه المهمة اذا لم تكون قوة بحرية قادرة على انجاز تلك المهام من اجل فرض هيمنتها و سيطرتها على البحار المحيطة بها و خاصة بحر الصين الجنوبي الذي تحول خلال السنوات الاخيرة الى واحد من بين اكثر خطوط النقل البحري ازدحاماً لحماية و تأمين امدادات الطاقة اليها، الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً يواجه صانع القرار الصيني و يهدد قفزتها الاقتصادية بالتراجع(لين، ٢٠٠٨، ص٥٣)(Lin, 2008, p53).

الصين ماضية في تحقيق طموحاتها و تأمين مصالحها الحيوية انطلاقاً من خصائصها الجيوبوليتيكية التي استفادت منها افضل استفادة و سخرت كل امكانياتها من اجل ان تكون قوة يحسب لها حسابها في الميزان الاستراتيجي الذي ترجمته من خلال زيادة الانفاق لتنامي وتطوير قوتها البحرية لتكون طرفاً اساسياً لضمان الامن و التوازن في اقليم شرق و جنوب شرق آسيا.

قائمة المصادر

اولاً:- الكتب العربية و المترجمة

نافع ، ابراهيم، ١٩٩٩، الصين معجزة في نهاية القرن العشرين، ط١، مركز الاهرام للترجمة و النشر، القاهرة.

هولمز، جيمس، ٢٠١١، طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان و قواعد ماو، ترجمة مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

ميلر، جوناثان بيركشير، ٢٠١٦، بحر الصين الجنوبي بؤرة الصراع القادم، ترجمة كريم الماجدي، المؤسسة الجزائرية للنشر، الجزائر.

جاد الرب، حسام الدين، ٢٠٠٨، الجغرافية السياسية، ط١، الدار المصرية للنشر، القاهرة.

حمزة، حسين، بلا تاريخ، الدولة دراسة تحليلية في مباديء الجغرافية السياسية، ج١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

صالح، دياري مجيد، ٢٠١٨، بحر الصين الجنوبي تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة.

بريجنسكي، زيبيغتو، بلا تاريخ، رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الاهلية للنشر، عمان.

فهمي، عبد القادر محمد، ٢٠١٦، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

باكير، علي حسين، ٢٠١٠، دبلوماسية الصين النفطية، ط١، دار المنهل، بيروت.

دندن، عبد القادر، ٢٠١٥، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان.

المنصوري، عبد الرحمن، ٢٠١٣، الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية، مركز الجزيرة، الدوحة.

القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، ٢٠٠٠، المحيط الهندي و تأثيره في السياسات الدولية و الاقليمية، بيت الحكمة، بغداد.

بالكا، فرنسيس جالجانو دايومين، ٢٠١٥، الجغرافية العسكرية الحديثة، ط٢، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

الديب، محمد محمود ابراهيم، ٢٠٠٨، الجغرافية السياسية منظور معاصر، ط٥، مكتبة الانجلو المصرية، عمان.

سعودي، محمد عبد الغني، ٢٠٠٨، آسيا جديد العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

الفيطيس، محمد بن سعيد، ٢٠١٤، التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد عام ٢٠٠٢، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الجزائر.

براون، مايكل دي آخرون، ٢٠١١، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

سطيحة، محمد محمد، ١٩٧٤، الجغرافية الاقليمية، دار النهضة العربية، بيروت.

ثانياً:- الرسائل الجامعية

١- عبد، ابتسام محمد، ١٩٩٩، العلاقات الصينية الامريكية ١٩٤٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٢- خدايش، مولود، ٢٠١٧، السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و انعكاساتها على الامن الاقليمي للمنطقة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

ثالثاً:- الدوريات

١- دندن، عبد القادر، ٢٠١٤، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٩٦، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة.

References

Nafaa, Ibrahim, 1999, China Miracle at the End of the Twentieth Century, 1st Ed., Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo.

Holmez, James, 2011, China's Way of Naval War: Mahan Logic and Mao Rules, translated by the Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.

Milar, Jonathan Berkshire, 2016, The South China Sea The epicenter of the next conflict, translated by Karim Al Majdi, Algerian Foundation for Publishing, Algeria.

Jadalrab, Hossam El-Din, 2008, Geopolitics, 1st Ed., The Egyptian Publishing House, Cairo.

Hamza, Hussein, No History, The State: Analytical Study in the Principles of Political Geography, P,1, Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Salih, Diari Majid, 2018, South China Sea: Geopolitical Analysis, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.

Bregenski, Zepigtu, No History, Major American Chessboard and its Geostrategic Requirements, Translated by Amal Al-Sharqi, Al Ahlia Publishing, Amman.

Fahmy, Abdul Qader Mohammed, 2016, China's Role in the Structure of the International System, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.

Bakir, Ali Hussein, 2010, China's Petroleum Diplomacy, 1st ed, Dar Al Manhal, Beirut.

Dandan, Abdelkader, 2015, the Regional Role of Emerging Forces in International Relations, Academic Book Center, Amman.

Almansori, Abdul Rahman, 2013, Hot Files in Chineese-Japanese Relations, Al Jazeera Center, Doha.

Alqssab, Abdul Wahab Abdul Sattar, 2000, The Indian Ocean and its Influence on the International and Regional Policies, Beit al-Hikma, Baghdad.

Palca, Francis Galgano Dayumin, 2015, Modern Military Geography, 2nd Ed., Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.

Aldeeb, Mohamed Mahmoud Ibrahim, 2008, Political Geography Contemporary Perspective,15th ed, The Anglo-Egyptian Library, Amman.

Saudi, Mohamed Abdelghani, 2008, Asia: New World, The Anglo-Egyptian Library, Cairo.

Alfaytis, Mohamed Ben Said, 2014, Strategic Assessment of Chinese Strength after 2002, Arab Institute for Research and Strategic Studies, Algeria.

Brawn, Michael De et al., 2011, The Rise of China, translated by Mustafa Qassem, 2nd ed, Anglo Egyptian Library, Cairo.

Satiha, Mohammed Mohammed, 1974, Regional Geography, Arab Renaissance House, Beirut.

Abd, Ibtisam Muhammad, 1999, Chineese-US Relations 1949-1999, Unpublished Master Thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad.

Khdayish, Maulood, 2017, China's Military Policy in the South China Sea and its Implications for the Regional Security of the Region, Unpublished Master Thesis, Faculty of Law and Political Sciences, University of Qasdi Merbah, Algeria.

Dandan, Abdelkader, 2014, Pearl Strategy for securing energy Passages, Journal of Political Sciences, No. 196, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo.

Philip's Atlas of the world, paper benediction, 1994.

Barrg Tumar, the states Maris yearbook, the political cultures and economies of the world, New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Ian story, "the south China sea: the theater for emerging stralegic competition" paper presented at security environment in the East Asia seas, Ocean policy research foundation, Tokyo, 2011.

Teshu Singh, South China Sea, emerging security architecture, IPCS, special report institute of peace and conflict studies, New Delhi, 2012.

Christina Y. Lin, "Militarization of Chinaes energy security: policy-defends cooperation and M.W.D proliferation along its string of pearlsm in Indian ocean", ISPSW, Berlin, 2008.

Laurent Amelot, "La comption nergtique indo-chinise enbermanie gostratgiques, No. 19, Arril, 2008.

Stein Tennesson and Ashild Kolas, Energy security in Asia: China oil and peace, report to the Norwegian ministry of foreign affairs international peace research institute, Oslo, 2006.

Vijay Sakhuja, "China Bangladesh relation and potential for regional tension", china brief, Volume IX, Issue, 2009.

http://www.ajajimaps.com/world.map